

Distr.: General
17 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 36 من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 11/68 وقرار مجلس الأمن 2489 (2019)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- 2 - ويعرض الأمين العام في هذا التقرير ما استجد من تطورات في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريره السابق، المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/74/582-S/2019/935) وحتى نهاية شباط/فبراير 2020، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان.

ثانيا - التطورات ذات الصلة

- 3 - تصدرت الشكوك المحيطة بالعملية الانتخابية واستئناف المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان مشهد التطورات السياسية في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 18 شباط/فبراير، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة أن أشرف غني فاز بفترة رئاسية ثانية بنسبة 50,64 في المائة من الأصوات. ورفض الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله النتائج بوصفها "غير قانونية"، وأعلن عن خطط لتشكيل حكومة بديلة "شاملة للجميع". وفي الوقت نفسه، استؤنفت المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في 6 كانون الأول/ديسمبر. وبعد خفض أعمال العنف الذي بدأ في 22 شباط/فبراير، وقع الطرفان اتفاقا في الدوحة في 29 شباط/فبراير بشأن جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية وضمانات بشأن مكافحة الإرهاب.



وبالتوازي مع ذلك، وقعت أفغانستان والولايات المتحدة إعلانا مشتركا في كابل، أكدتا فيه من جديد التزامهما بمواصلة دعم أفغانستان. وينبغي أن تساعد هذه التطورات على تمهيد الطريق للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث وقع عددٌ مرتفع من الحوادث الأمنية، ولا سيما في المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية قبل فترة خفض أعمال العنف. وفي عام 2019، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة الأمم المتحدة) 10 392 إصابة في صفوف المدنيين، بانخفاض نسبته 5 في المائة مقارنة بعام 2018. وظلت الحالة الإنسانية متردية.

ألف - التطورات السياسية

4 - في 22 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التي جرت في 28 أيلول/سبتمبر 2019، وأفادت بأن السيد غني قد فاز بنسبة 50,64 في المائة من الأصوات، في حين حصل السيد عبد الله على 39,52 في المائة من الأصوات. وجاء ذلك في أعقاب قيام بعض المرشحين للرئاسة بعرقلة مطولة لعملية التدقيق في الأصوات وإعادة فرزها، وكان إيذانا ببداية فترة ثلاثة أيام لتقديم المرشحين شكواهم إلى لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. وسجلت اللجنة ما مجموعه 16 545 شكوى، وردت أساسا من أفرقة السيد عبد الله (5 564) وقلب الدين حكمتيار (3 711) والسيد غني (3 302).

5 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة أن مكاتبتها في الولايات قد انتهت من البت في الشكاوى في جميع الولايات البالغ عددها 34 ولاية، ورفضت 9 866 شكوى (60 في المائة) نظرا لعدم توافر أدلة، وأبطلت 109 مراكز اقتراع. وكان ذلك إيذانا ببداية فترة ثلاثة أيام أخرى لتقديم طعون في القرارات المتخذة.

6 - وفي 4 شباط/فبراير، أصدر فريق دعم الانتخابات، الذي ترأسه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويضم الجهات المانحة الرئيسية للانتخابات، بيانا حث فيه المؤسسات الانتخابية على كفالة النزاهة والشفافية والامتثال لقانون الانتخابات. ودعا الفريق أصحاب المصلحة إلى احترام استقلالية المؤسسات الانتخابية.

7 - وفي 5 شباط/فبراير، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة سبعة قرارات بشأن البت في 6 292 طعنا، جُمعت في فئات. وتتعلق هذه القرارات في المقام الأول بالشكاوى بشأن 137 630 صوتا مشبوها، و 102 012 صوتا يُزعم أنه أدلي بها خارج ساعات الاقتراع، و 2 423 مركزا للاقتراع لم يتم فيها الحصول على البيانات البيومترية للناخبين، وحالات كان عدد الناخبين فيها يختلف في أجهزة الاستدلال البيومتری عن عددهم في صحائف النتائج. ووفقا لقرارات اللجنة، صدرت أوامر بإجراء تدقيق خاص شمل 311 مركز اقتراع فيها أصوات مشبوهة و 1 086 مركز اقتراع فيها أصوات أدلي بها خارج ساعات الاقتراع، فضلا عن إعادة الفرز في 298 مركزا للاقتراع لم يتم التحقق فيها من الأصوات بيومتريا. وأوعزت قرارات لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة إلى لجنة الانتخابات المستقلة بإجراء عمليات التدقيق الخاصة والإعلان رسميا عن النتائج.

8 - وعقب هذه القرارات، أعربت المنظمات المراقبة الوطنية والمراقبون عن المرشحين عن القلق بشأن وضوح القرارات وأساسها القانوني. ورفضت أفرقة السيد عبد الله والسيد حكمتيار والسيد نبيل قرارات لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة، وأشارت إلى أن هذه القرارات اتخذت تحت الضغط السياسي. وأصبح الخلاف بين عدة أعضاء في لجنة الشكاوى الانتخابية بشأن المنهجية المتبعة علنيا، مما زاد من تآكل ثقة الجمهور

في العملية. ورفضت عدة قوائم رئاسية، بما في ذلك قائمة السيد عبد الله، المشاركة في عملية التدقيق الخاصة في الأصوات المتنازع عليها وإعادة فرزها، وشكّكت في الإجراءات.

9 - وبعد الانتهاء من عملية التدقيق الخاصة في الأصوات وإعادة فرزها في 16 و 17 شباط/فبراير، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة في 18 شباط/فبراير أن السيد غني فاز بفترة رئاسية ثانية بنسبة 50,64 في المائة من مجموع الأصوات. وحصل المرشح الذي حلّ في المرتبة الثانية، السيد عبد الله، على 39,52 في المائة من مجموع الأصوات. وأكدت اللجنة 1,8 مليون من الأصوات الصحيحة، 31,5 في المائة منها أدلت بها النساء. وجاء هذا الإعلان في أعقاب عملية طويلة دامت أكثر من أربعة أشهر بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 28 أيلول/سبتمبر 2019.

10 - وعقب الإعلان، أعرب السيد غني عن استعداده لتشكيل حكومة قوية والعمل من أجل الوحدة، وصرح أن مشاركة النساء ستكون حيوية. ورفض السيد عبد الله النتائج واعتبر بأنها "غير قانونية"، وأعلن فوز قائمة الاستقرار والتقارب على أساس "الأصوات النظيفة"، وأعلن عزمه على تشكيل حكومة بديلة "شاملة للجميع". وفي وقت لاحق، بدأت قائمته تعلن عن تعيين بعض حكام الولايات. ودعت الجهات الشريكة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس ومعالجة المظالم من خلال الحوار واحترام النظام الدستوري.

11 - وبفضل الجهود الوطنية والدولية، ازداد الزخم حيال التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستؤنفت المحادثات الرسمية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في 6 كانون الأول/ديسمبر في الدوحة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الممثل الخاص للولايات المتحدة للمصالحة في أفغانستان، زلمي خليل زاد، عن "توقف قصير" في المحادثات، مؤكداً أنه "يجب على حركة طالبان إظهار الاستعداد والقدرة على الاستجابة لرغبة الأفغان في السلام". واستؤنفت المحادثات في منتصف كانون الثاني/يناير في أعقاب ورود أنباء عن مشاورات داخلية بين قيادة حركة طالبان حول تفاصيل خفض المقترح في أعمال العنف.

12 - وواصل السيد خليل زاد تحاوره مع أصحاب المصلحة الأفغان والإقليميين. وخلال زيارته إلى كابل في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر، وفي 1 و 2 شباط/فبراير، ومن 18 إلى 27 شباط/فبراير، قدم إحاطات إلى السيد غني والسيد عبد الله وغيرهما من الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية بشأن المفاوضات الجارية في الدوحة والجهود المبذولة للحد من العنف وتمهيد الطريق أمام المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وشدد على أنه ينبغي للأفغان مواصلة التركيز على تشكيل فريق تفاوضي شامل للجميع في إطار التحضير للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. كما زار السيد خليل زاد باكستان في 13 كانون الأول/ديسمبر و 31 كانون الثاني/يناير وفي 17 و 18 شباط/فبراير، حيث التقى بوزير الخارجية شاه محمود قريشي، ورئيس أركان الجيش قمر جاويد باجوا، ومسؤولين آخرين لمناقشة الجهود المتبادلة لدعم الحد من العنف والوقف الشامل لإطلاق النار سعياً إلى إجراء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

13 - وأدى احتمال خفض أعمال العنف مقارنة بوقف إطلاق النار إلى مجموعة من ردود الفعل. وذكر المتحدث باسم السيد غني أن وقف إطلاق النار شرط مسبق لبدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، في حين ذكر السيد عبد الله أن الحد من العنف سيكون مقبولاً، شريطة أن يتسنى تناول وقف إطلاق النار في إطار المفاوضات. وفي 11 شباط/فبراير، رحب السيد غني بالتطورات في المحادثات بين الولايات المتحدة

وحركة طالبان، وأشار إلى أن أفغانستان "ستتدبر الخطوات التالية بطريقة تدعم بشكل إيجابي عملية السلام عموماً". ورحب السيد عبد الله أيضاً بالتطورات في المحادثات بشأن الحد من العنف، وأعرب عن أمله في أن تتغتم حركة طالبان هذه الفرصة. وفي 18 شباط/فبراير، التزمت الحكومة علناً بالحد من العنف وأعربت عن ضرورة وقف إطلاق النار خلال المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. واستمرت المناقشات لتشكيل فريق تفاوضي شامل للجميع مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية، مع تعزيز الأطراف لخطتها للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

14 - وواصلت الجهات الشريكة الدولية إعادة تأكيد التزامها بالسلام في أفغانستان. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أكد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، من جديد التزام المنظمة بمواصلة دعم تهيئة الظروف المواتية للسلام في أفغانستان. وفي اجتماع عقد في بروكسل في 30 كانون الثاني/يناير، أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من جديد دعمها لعملية السلام والمفاوضات الشاملة بين الأطراف الأفغانية. وفي 13 شباط/فبراير، ناقش الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الشريكة أثناء الاجتماع في بروكسل بعثة الدعم الوطيد وأعربوا عن "التزامهم الراسخ بأمن أفغانستان واستقرارها على المدى الطويل". وأكد السيد ستولتنبرغ أن التركيز سيظل منصّباً على توفير التدريب والدعم المالي لقوات الأمن الأفغانية. وفي مؤتمر ميونيخ الأمني الذي عقد في 15 شباط/فبراير، أقرّ السيد ستولتنبرغ بإمكانية تعديل مستويات قوات منظمة حلف شمال الأطلسي للمساعدة في تمهيد الطريق للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، إذا أظهرت حركة طالبان الإرادة والقدرة على خفض أعمال العنف وقامت بتنازلات من أجل السلام.

15 - وفي 21 شباط/فبراير، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو أن المفاوضين الأمريكيين توصلوا إلى تفاهم مع حركة طالبان بشأن "خفض كبير لأعمال العنف على الصعيد الوطني في جميع أنحاء أفغانستان". وقال إنه من المتوقع، بعد إنجاز ذلك بنجاح، توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. وأصدرت حركة طالبان بياناً أكدت فيه الاتفاق وزوّدت مقاتليها بتعليمات، مشيرة أيضاً إلى أن الطرفين "سيعيدان طريقاً للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية". وفي 21 شباط/فبراير، رحب السيد غني بخفض أعمال العنف وأكد للشعب الأفغاني أن قوات الأمن في البلد ستلتزم بالاتفاق، مضيفاً أن قبول الطالبان بخفض أعمال العنف "خطوة هامة نحو التوصل إلى اتفاق ووقف إطلاق النار واستعادة السلام المستدام". وفي 22 شباط/فبراير، بدأت فترة خفض أعمال العنف.

16 - وفي 29 شباط/فبراير في الدوحة، وقّعت الولايات المتحدة وحركة طالبان اتفاق إحلال السلام في أفغانستان الذي حدد خفض عدد قوات الولايات المتحدة إلى 600 فرد وخفض عدد قوات التحالف على نحو تناسبي في غضون 135 يوماً، يعقبه خفض تدريجي لجميع القوات الدولية في غضون فترة تسعة أشهر ونصف شهر أخرى، بشرط احترام حركة طالبان للالتزامات بشأن مكافحة الإرهاب. وفي اليوم نفسه في كابل، صدر الإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، أشير فيه إلى الاتفاق المبرم بين أفغانستان والولايات المتحدة وشركاء التحالف الذي ينص على أن المستويات الحالية للقوات العسكرية الدولية، رهناً بوفاء حركة طالبان بالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، لم تعد ضرورية لتحقيق الأهداف الأمنية. وأكد الطرفان الموقعان للإعلان المشترك مجدداً التزام الولايات المتحدة بدعم قوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الحكومية الأخرى. وأشير في كلتا الوثيقتين إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتيسير الحوار مع أفغانستان وحركة طالبان

بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إمكانية الإفراج عن السجناء والمحتجزين، قبل المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، فضلا عن النية في بذل جهود دبلوماسية فيما يتعلق بإمكانية رفع الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن على أعضاء حركة طالبان. ومن المتوقع مناقشة موعد وقف دائم لإطلاق النار وطرائقه في إطار المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

17 - وواصلت الحركات المحلية دعوتها من أجل السلام. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ممثلو المجتمعات المحلية والنشطاء والحركات على مستوى القواعد الشعبية بتيسير المشاورات مع المجتمعات المحلية وتنظيم مناسبات لحشد الدعم لعملية سلام شاملة للجميع. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، اختُطف 27 عضوا من حركة السلام الشعبية في ولاية فرح أثناء إجراء سلسلة من المشاورات المحلية وأُطلق سراحهم بعد يومين. وفي 16 شباط/فبراير، نظم أعضاء من حركة السلام الشعبية في ولاية غزني تجمعا دعما للسلام حضره 400 شخص من طوائف البشتون والهزاره والطاجيك. ودعا المشاركون إلى تحقيق سلام دائم وإلى وقف إطلاق النار وإنهاء العنف.

18 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تحاورها مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الدعوة إلى الحد من العنف وبناء الزخم اللازم لإجراء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ففي 28 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلي الخاص لأفغانستان، تاداميشي ياماموتو، في الدوحة مع ممثلي حركة طالبان لمناقشة عملية السلام وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وفي 17 كانون الثاني/يناير، عقد اجتماعا لفريق من المبعوثين والممثلين الخاصين المعنيين بأفغانستان في الدوحة لتقييم الدعم الدولي لعملية السلام والخطوات المقبلة. وأثناء الزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 26 إلى 28 كانون الثاني/يناير والزيارة إلى باكستان في الفترة من 16 إلى 19 شباط/فبراير، أجرى مباحثات بشأن عملية السلام مع وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف، ووزير خارجية باكستان، شاه محمود قريشي، ومسؤولين آخرين.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة دعمها للسلطات والمجتمعات المحلية على الصعيد دون الوطني بشأن حل النزاعات عن طريق ثماني مبادرات سلام محلية. ففي ولاية هلمند، وفرت بعثة الأمم المتحدة منبرا للحوار بين علماء الدين والنساء للنهوض بالجهود المحلية الرامية إلى الحد من العنف وتعزيز دور النساء والشباب والأقليات في دعم السلام. وفي ولايات هيرات وبادغيس وغور وفرح، عملت بعثة الأمم المتحدة مع أكثر من 1 000 امرأة على مدى خمسة أشهر للمساعدة في صياغة رؤيتهن للسلام. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أصدرت 100 مشاركة إعلانا من 13 نقطة، أبرزت فيه ضرورة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ 18 الماضية، والتصدي للفظائع التي ارتكبت في الماضي، وكفالة عملية سلام تركز على الضحايا، وإنشاء آلية لرصد أي اتفاق سلام في نهاية المطاف. وفي الفترة من 15 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر، شاركت بعثة الأمم المتحدة في استضافة حلقة عمل في كابل مع النساء الأفغانيات بشأن المشاركة الاستراتيجية في عملية السلام. وفي 12 شباط/فبراير، يسرت الحوار مع التحالف الوطني للذكورة، وهو عبارة عن شبكة تضم ممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص. واتفق المشاركون على تعبئة شبكة من الأبطال الذكور، بمن فيهم الزعماء الدينيون، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء في عملية السلام. وفي 20 شباط/فبراير، يسرت بعثة الأمم المتحدة إجراء مشاورات مع قادة الحكومة والمجتمع المدني، بمن فيهم الناشطات، لدعم الأدوار القيادية للمرأة في الحكومة وفي المفاوضات المقبلة بين الأطراف الأفغانية.

20 - وأجريت سلسلة من التعيينات الحكومية الجديدة. ففي 14 كانون الثاني/يناير، عين السيد غني نائبا جديدا لوزير الداخلية بالوكالة، ورئيس أركان وزارة الدفاع، ورئيس إدارة التعليم في وزارة الداخلية. وفي 21 كانون الثاني/يناير، عين وزيرا جديدا للخارجية بالوكالة، هو محمد هارون شاخانسوري. كما أعلن عن تعيين وزير النقل والطيران المدني بالوكالة، محمد يما شمس، ووزير الطاقة والمياه بالوكالة، خان محمد تكل. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان على إنشاء وزارة الدولة للسلام بوصفها كيانا حكوميا مستقلا. وفي 8 كانون الثاني/يناير، وقع السيد غني مرسوما يوعز بموجبه إلى الوزارة بتنسيق المسائل المتصلة بالسلام في جميع الوزارات ذات الصلة. وفي 22 كانون الثاني/يناير، وافق البرلمان على الميزانية الوطنية للسنة المالية 2020، التي شملت تمويل الوزارة. وأنشأ البرلمان أيضا لجنة سلام لدعم جهود السلام، عقدت اجتماعها الأول في 14 كانون الثاني/يناير.

باء - الأمن

21 - وظلت الحالة الأمنية متقلبة. ففي الفترة ما بين 8 تشرين الثاني/نوفمبر و 6 شباط/فبراير، سجلت البعثة ما مجموعه 907 4 من الحوادث المتصلة بالأمن، وهو رقم مماثل خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ووقع أكبر عدد من الحوادث في المنطقة الجنوبية، تليها المنطقتان الشمالية والشرقية، التي استأثرت معا بنسبة 68 في المائة من مجموع الحوادث. وكانت أكثر مناطق النزاع احتداما هي ولايات قندهار وهلمند وننكرهار وبلخ. وانحسر القتال في نهاية عام 2019 ومطلع عام 2020، تمشيا مع الاتجاهات الموسمية خلال أشهر الشتاء. وبدأ الحد من العنف على نطاق البلد في 22 شباط/فبراير، نتيجة للمحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وبالتشاور مع حكومة أفغانستان.

22 - ولم يطرأ تغيير على الاتجاهات السائدة، حيث مثّلت الاشتباكات المسلحة البالغ عددها 811 2 اشتباكا نسبة قدرها 57 في المائة من جميع الحوادث، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني أكبر فئة من الحوادث، ومثلت زيادة نسبته 21 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، في حين انخفضت الهجمات الانتحارية بنسبة 25 في المائة. ومثلت الغارات الجوية الـ 330 التي شنتها القوات الجوية العسكرية الأفغانية والدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا نسبته 18 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. واستأثرت ولايات هلمند وغزني وحدهما بنسبة 44 في المائة من الغارات الجوية.

23 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بأن حركة طالبان سيطرت على مقاطعة درزاب في ولاية جوزان عقب انسحاب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. كما استولت حركة طالبان مؤقتا على مقاطعة أرغنداب في ولاية زابل، في حين استعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مقاطعة غوزرغاه نور في ولاية بغلان، التي كانت تحت سيطرة حركة طالبان منذ أيلول/سبتمبر 2019.

24 - واستمرت الهجمات البارزة التي شنتها عناصر منوثة للحكومة، حيث سُجّلت ثمان هجمات انتحارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل 31 في الفترة السابقة و 12 في الفترة نفسها من عام 2019. واستهدفت أغلبية هذه الهجمات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، شنت حركة طالبان هجوما معقدا على قاعدة بغرام الجوية العسكرية بسيارة مفخخة بجهاز متفجر يدوي الصنع كبير. وتزامن هذا الهجوم مع استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. وشنت حركة طالبان أيضا هجمات انتحارية بسيارات مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع ضد

منشآت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في ولايات قندهار وهلمند وبلخ. وفي 8 شباط/فبراير، في ولاية نكراهار، أطلق فرد يرتدي زي الجيش الوطني الأفغاني النار على القوات العسكرية الدولية، مما أسفر عن مقتل جنديين أمريكيين وجندي من الجيش الوطني الأفغاني. وأدى هجوم انتحاري استهدف أكاديمية عسكرية في كابل في 11 شباط/فبراير، وهو أول هجوم كبير في المدينة منذ أشهر، إلى مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وجرح أكثر من عشرة أشخاص. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن كلا الهجومين.

25 - وتعرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان لضغوط مستمرة في معاقلة في شرق أفغانستان. وأفادت التقارير بأن أكثر من 1 400 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان والمنتسبين إليه استسلموا منذ تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم نساء وأطفال. وفي حين طُرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان إلى حد كبير من ولاية نكراهار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تقيد التقارير بأن التنظيم لا يزال موجودا في جيوب ولاية كندر الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسب 49 حادثا إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان بالمقارنة مع 194 حادثا في الفترة السابقة و 68 حادثا في الفترة نفسها من عام 2019. وفي حين لم تقع هجمات بارزة نسبت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان أو أعلن التنظيم مسؤوليته عنها، فإن قدرته على شن هجمات في المستقبل، بما في ذلك في المدن الكبرى، لا تزال تشكل تهديدا.

26 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل موظف من موظفي الأمم المتحدة وأصيب اثنان آخران بجروح عندما انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع فُخّخت بها مركبتهم في كابل. ووقع 12 حادثا آخر تعرض لها موظفو الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يشمل حادثا ينطوي على جهاز متفجر يدوي الصنع، وأربعة حوادث تخويف، وستة حوادث إجرامية. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، قُتل في جلال آباد رئيس منظمة غير حكومية يابانية مع خمسة أفغان، بعد التعرض لإطلاق نار. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر في مدينة هيرات، اغتال رجلان مسلحان حارسين من شركة أمنية خاصة تم التعاقد معها لتقديم خدمات أمنية غير مسلحة في مجمع الأمم المتحدة.

جيم - التعاون الإقليمي

27 - واصلت أفغانستان تعاونها مع المنطقة من خلال المحافل المتعددة الأطراف. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، استضافت حكومة تركيا المؤتمر الوزاري الثامن لعملية قلب آسيا - اسطنبول، الذي عرض فيه السيد غني سلسلة من الخطوات للنهوض بالمحادثات بين الأطراف الأفغانية. وفي إعلان اسطنبول الذي صدر لاحقا، أكدت الدول والجهات الشريكة المشاركة من جديد التزامها بتنشيط عملية السلام. واعتمدت مبادئ العمل التوجيهية وخطط تنفيذ تدابير بناء الثقة لعملية قلب آسيا - اسطنبول، وأيدت إنشاء تدبير جديد لبناء الثقة بشأن التنمية الزراعية، ووسعت نطاق تدبير بناء الثقة في مجال إدارة الكوارث ليشمل حماية البيئة. كما أعرب عن تأييد مقترح بإنشاء تدبير بناء الثقة لتمكين المرأة. وقبلت طاجيكستان المشاركة في رئاسة المؤتمر الوزاري لعام 2020 واستضافته.

28 - وعلى هامش المؤتمر، بدأت أفغانستان وأوزبكستان والولايات المتحدة العمل بصيغة ثلاثية الأطراف لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون. وركزت المناقشات الافتتاحية على إقامة شراكة استراتيجية بين أفغانستان وأوزبكستان، والتعاون الثنائي في مجال التجارة والموارد العابرة والاستثمار، ودعم الولايات المتحدة للربط والتجارة على الصعيد الإقليمي.

29 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، بدأ ميناء غوادر في باكستان رسمياً في استقبال البضائع بموجب اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، حيث تم تفرغ أول شحنة ونقلها إلى أفغانستان عبر معبر شامان الحدودي في ولاية بلوتشستان. وجاء ذلك في أعقاب الافتتاح الرسمي لميناء الشحن التجاري في تشرين الأول/أكتوبر 2019، باعتباره عنصراً من عناصر الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان. وفي 4 شباط/فبراير، خصصت الحكومة الهندية 13,9 مليون دولار لمواصلة تطوير ميناء جابهار في جمهورية إيران الإسلامية، حيث تم بالفعل تسليم بعض البضائع من الهند إلى أفغانستان عبر الميناء.

30 - واستمر تعاون أفغانستان مع دول آسيا الوسطى في التوسع. ففي 28 كانون الثاني/يناير، انضم نائب وزير خارجية أفغانستان إلى اجتماع في برلين استضافه وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، مع وزراء خارجية أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لإطلاق مبادرة "آسيا الوسطى الخضراء". وتدعم المبادرة، وهي جزء من استراتيجية بشأن آسيا الوسطى اعتمدها المجلس الأوروبي في عام 2019، الحوار الإقليمي بشأن تغير المناخ وما يرتبط به من مخاطر، مما يعزز المزيد من التكامل الإقليمي بين البلدان الستة المعنية.

31 - وفي 1 شباط/فبراير، اجتمع السيد غني في كابل مع وزير خارجية تركمانستان، رشيد ميريدوف، لمناقشة العلاقات الثنائية، وجهود السلام، ومشاريع الربط بين البلدين، بما في ذلك خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل الكهرباء بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان. واستمر تنفيذ بناء خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، بعد افتتاحه في أفغانستان في فبراير 2018، في مواجهة تحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية.

32 - وفي 2 شباط/فبراير، التقى المبعوث الخاص لجمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان، إبراهيم طاهريان، في كابل بالسيد غني، والسيد عبد الله، والرئيس السابق، حميد كرزاي، ومستشار الأمن القومي، حمد الله محب. وركزت المناقشات على العلاقات الثنائية، بما في ذلك التعاون الاقتصادي، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف، والإنتاج بالمخدرات. ونقل مكتب الرئيس أن الجانبين اتفقا على توسيع العلاقات الثنائية.

33 - وفي 6 شباط/فبراير، وضع السيد غني حجر الأساس لمشروع الطاقة في وسط وجنوب آسيا في مقاطعة سوروبي بولاية كابل. وحضر سفراء باكستان وتركمانستان وطاجيكستان هذه المناسبة بما أن المشروع يربط وسط وجنوب آسيا. ويعتزم في إطار هذا المشروع، الذي يُقدَّر أنه سينجز في عام 2022، نقل 1 300 ميغاواط من الكهرباء من قيرغيزستان وطاجيكستان، عبر أفغانستان، إلى باكستان. وتستمر أعمال التشييد الجاري تنفيذها في طاجيكستان وقيرغيزستان بدعم من البنك الدولي.

34 - وفي 11 و 12 شباط/فبراير، عُقدت في تركمانستان حلقة عمل مشتركة بين أفغانستان وتركمانستان بشأن ضمان أمن مشاريع البنى التحتية الإقليمية. وكانت حلقة العمل جزءاً من تدبير بناء الثقة في مجال البنى التحتية الإقليمية في عملية قلب آسيا - عملية اسطنبول، وتلقت الدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وركزت المناقشات على النهوض بالبنى التحتية الإقليمية، بما في ذلك مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل الكهرباء من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان.

35 - وفي 12 شباط/فبراير، أعرب أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في بيان مشترك، عن القلق إزاء الحالة العسكرية والسياسية في أفغانستان، بما في ذلك وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات إرهابية أخرى. وأكدوا الصلة القائمة بين التهديد الإرهابي وإنتاج المخدرات والإنتاج بها، ورحبوا بمساعي المجتمع الدولي لضمان السلام.

ثالثا - حقوق الإنسان

36 - أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها السنوي لعام 2019 عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في 22 شباط/فبراير ومنذ أن بدأت عملية التوثيق المنهجية في عام 2009، وتقت بعثة الأمم المتحدة أكثر من 100 000 إصابة في صفوف المدنيين، حيث قُتل أكثر من 35 000 مدني وجرح 65 000 مدني. ووثقت البعثة 10 392 إصابة في صفوف المدنيين في عام 2019 (3 403 قتلى و 6 989 جريحا)، وهي السنة السادسة على التوالي التي تسجل فيها أكثر من 10 000 إصابة موثقة في صفوف المدنيين. وهذا يمثل انخفاضا بنسبة 10 بالمائة مقارنة بعام 2018. ويعزى هذا الانخفاض إلى تناقص في عدد الإصابات في صفوف المدنيين التي تتسبب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وازدادت الإصابات في صفوف المدنيين التي نسبت إلى أطراف أخرى، ولا سيما إلى حركة الطالبان والقوات العسكرية الدولية. وشكل النساء والأطفال نسبة 42 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي كانون الثاني/يناير، وثقت بعثة الأمم المتحدة انخفاضا كبيرا في عدد الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

37 - ولا تزال معظم الإصابات في صفوف المدنيين (62 في المائة) بسبب عناصر مناوئة للحكومة، وتعزى نسبة 47 في المائة منها إلى حركة طالبان ونسبة 12 في المائة منها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، والباقي إلى عناصر غير محددة وغيرها من العناصر المناوئة للحكومة. وتسببت القوات الموالية للحكومة في وقوع 28 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين (بما في ذلك 8 في المائة تسببت في وقوعها القوات العسكرية الدولية). ووثقت بعثة الأمم المتحدة زيادة بنسبة 18 في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين التي تعزى إلى القوات العسكرية الدولية. وازدادت الإصابات في صفوف المدنيين التي تسببت في وقوعها قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية بنسبة 3 في المائة. ونتجت النسبة المتبقية من الإصابات بين المدنيين عن حوادث لم يكن من الممكن أن تتسبب إلى عناصر مناوئة للحكومة أو إلى القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك الإصابات بين المدنيين الناجمة عن تبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع.

38 - وظلت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المخصصة لشن عمليات انتحارية وغير انتحارية السبب الرئيسي لوقوع إصابات في صفوف المدنيين، حيث تمثل 42 في المائة من المجموع، تليها الاشتباكات البرية (29 في المائة) والعمليات الجوية (10 في المائة). وفي عام 2019، وثقت بعثة الأمم المتحدة زيادة بنسبة 24 في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين من جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع غير المخصصة لشن عمليات انتحارية التي قامت بها عناصر مناوئة للحكومة مقارنة بعام 2018. وبلغت الإصابات في صفوف المدنيين من العمليات الجوية وعمليات التفتيش الموالية للحكومة مستويات مرتفعة قياسية، حيث سجلت زيادة بنسبة 3 و 2 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2018. ووثقت بعثة الأمم المتحدة أيضا استمرار الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية من جانب العناصر المناوئة للحكومة، بما يشمل موظفي شؤون الانتخابات والمرافق المتصلة بالانتخابات، والقضاة، والمدعين العامين، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والعاملين في مجال تقديم المعونة، فضلا عن استمرار الهجمات ضد السكان المسلمين الشيعة.

39 - وفي الفترة ما بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و 31 كانون الأول/ديسمبر، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من وقوع 687 انتهاكا جسيما بحق 653 طفلا (186 فتاة و 467 فتى) تعزى أساسا إلى حركة طالبان والجيش الوطني الأفغاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وأسفر نحو 237 حادثا عن مقتل 214 طفلا وتشويه 405 أطفال (185 فتاة و 434 فتى). وعزت فرقة العمل 324 إصابة في صفوف الأطفال إلى جماعات المعارضة المسلحة و 183 إلى القوات الموالية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، عزت فرقة العمل 81 إصابة في صفوف الأطفال إلى جماعات المعارضة المسلحة والقوات الموالية للحكومة. وأصيب نحو سبعة أطفال على إثر القصف عبر الحدود من باكستان، وتعذر إسناد 24 إصابة من الإصابات في صفوف الأطفال إلى طرف محدد في النزاع.

40 - وتحققت فرقة العمل من ست حالات لتجنيد واستخدام الأطفال من جانب حركة طالبان، شملت 19 فتى تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 عاما، من بينهم 18 فتى يؤدون دورا قتاليا وفتى واحد يؤدي دورا داعما. وتحققت فرقة العمل من حادثتي عنف جنسي ضد الأطفال تعرض لها عشرة فتيان (نسبت إلى حركة طالبان) وتعرضت لها فتاة واحدة (نسبت إلى الشرطة الوطنية الأفغانية).

41 - وألحق نحو 18 هجوماً أضرارا بالمدارس والأفراد العاملين فيها أي بانخفاض طفيف مقارنة بـ 25 حادثاً في الفصل السابق. ومن بين 18 حادثا، نُسبت تسعة حوادث إلى حركة طالبان، ونُسب حادثان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، وحادثان إلى عناصر غير محددة مناوئة للحكومة، وحادثان إلى المديرية الوطنية للأمن، وحادث واحد إلى الجيش الوطني الأفغاني، وحادث واحد إلى القوات العسكرية الدولية، وحادث واحد إلى القصف عبر الحدود من باكستان باتجاه أفغانستان.

42 - وتحققت فرقة العمل من 10 هجمات استهدفت مستشفيات وأفرادا مشمولين بالحماية، ما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق (26 هجوما). ونُسبت الهجمات إلى حركة طالبان (ثمانية)، وإلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان والجيش الوطني الأفغاني (واحد لكل منهما)، وشملت القتل أو الإصابة المتعمدين للعاملين في مجال الرعاية الصحية، والتهديدات، والتخويف، والاختطاف، وإلحاق الأضرار، والنهب، والسلب، والاستهداف المتعمد. وتحققت فرقة العمل أيضا من الاستخدام العسكري لأحد المستوصفات من قبل الجيش الوطني الأفغاني.

43 - وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة أنشطة في إطار حملة الستة عشر يوماً العالمية من النشاط لمناهضة العنف الجنساني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك البث الإذاعي في ولايتي قندهار وهلمند، وتنظيم مناسبة مع العلماء والمجتمع المدني في ولاية باميان، والتدريب بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في ولاية كُنُر. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا الدعم لأنشطة في ولاية هيرات بهدف إشراك الزعماء الدينيين في تعميم الرسائل الموجهة ضد العنف الجنساني في المساجد.

44 - وفي كانون الثاني/يناير، أفاد مكتب المدعي العام بأنه سجّل خلال السنة المالية الماضية 975 2 حالة عنف ضد النساء والفتيات، بزيادة طفيفة عن الحالات المسجلة في السنة المالية السابقة والبالغ عددها 701 2 حالة. وأسفر أقل من نصف هذه القضايا عن إدانات، في حين قامت الناجيات بسحب 814 دعوى، وأغلقت 17 قضية بسبب الافتقار إلى الأدلة، ويجري النظر في 733 قضية.

45 - وفي الاجتماع الافتتاحي الذي عقدته لجنة دعم لجنة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي التابعة لوزارة الداخلية في 21 كانون الأول/ديسمبر، لم تبلغ الوزارة عن أي شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي منذ 21 آذار/مارس، مقارنة بأربع حالات في الفترة من 21 آذار/مارس 2018 إلى 20 حالة آذار/مارس 2019. وفي 12 شباط/فبراير، أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريراً عن التحرش بالنساء في قطاع الأمن والدفاع. ومن بين 272 2 موظفة في الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية والمديرية الوطنية للأمن شملتهن الدراسة الاستقصائية، أفادت نسبة 84,5 في المائة بأنهن يشعرن بالأمان في العمل، في حين أفادت نسبة 6,6 في المائة منهن بأنهن تعرضن للتحرش، وأبلغت نسبة 6,2 في المائة منهن عن ترك وظائفهن بسبب تعرضهن للتحرش من جانب الزملاء.

46 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس مرسوماً لإصلاح نظام السجون. وينص المرسوم على أن تفصل مديرية الإصلاحات والسجون عن وزارة الداخلية وتتحول إلى إدارة مدنية مستقلة. وستوضع جميع أماكن الاعتقال المؤقتة ومرافق الاحتجاز والسجون الخاضعة حالياً لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة العدل والمديرية الوطنية للأمن تحت إشراف هذه الإدارة، التي أنيطت بها مهمة تحديد مسؤوليات أماكن الاحتجاز.

47 - وظلَّ العاملون في مجال الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان يعانون من التخويف والعنف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ثلاثة صحفيين (من بينهم امرأة) تهديدات من عناصر مناوئة للحكومة، بينما أصيب صحفي آخر في انفجار وقع في ولاية هلمند. وفي عام 2019، أبلغت اللجنة الحكومية والإعلامية المشتركة عن 116 حالة عنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، شملت وقوع 10 قتلى و 21 جريحاً، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 41 في المائة مقارنة بعام 2018. وفي 10 شباط/فبراير، أقرَّ مجلس الوزراء لائحة اللجنة المتعلقة بحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. ولم تنشر هذه اللائحة بعد في الجريدة الرسمية، ورحبت بها جماعات المناصرة.

48 - وفي 18 شباط/فبراير، أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تقريراً يؤكد وجود أدلة موثوقة على الاعتداء الجنسي في المدارس وغيرها من المواقع في ولاية لوكر. وغادر أفغانستان خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان شاركوا في تحري ممارسة "باتشا بازي" (اللعبة مع الغلمان) في الولاية بسبب التهديدات الخطيرة التي تلقوها من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية على السواء. وتفيد التقارير بأن التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام في الادعاءات المتعلقة بممارسة "باتشا بازي" أدت إلى إلقاء القبض على ثمانية من أصل 18 مشتبهاً فيهم، وإلى توجيه طلب إلى الإنتربول لإلقاء القبض على ثلاثة آخرين من المشتبه فيهم الذين فروا من البلد. ولا يزال سبعة آخرون من المشتبه فيهم فارين.

49 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة تسع مناسبات في ثماني ولايات في 10 كانون الأول/ديسمبر احتفالاً باليوم الدولي لحقوق الإنسان. وجمعت هذه المناسبات ووسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والنظراء الحكوميين لتعزيز عالمية حقوق الإنسان. وحضرها 576 مشاركاً، منهم 199 امرأة. وفي كانون الثاني/يناير، يسرت البعثة عقد حلقة عمل على مدى ثلاثة أيام لأعضاء اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، بهدف مناقشة فرص انخراطهم في المسائل المتصلة بالسلام وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، بما في ذلك وجهات نظر الضحايا حول الخطاب العام الحالي.

رابعاً - تنسيق المساعدة الإنمائية

50 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للتنسيق مع الحكومة والجهات المانحة، بما في ذلك الجهات المضيفة المحتملة، تحضيراً للمؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات بشأن أفغانستان لعام 2020. وسيحدد المؤتمر تمويل الجهات المانحة للسنوات الأربع الأخيرة من عقد التحول (2015-2024)، الذي يهدف إلى تحقيق الاعتماد على الذات في أفغانستان. وقد التزم مؤتمر إعلان التبرعات الأخير الذي عقد في بروكسل عام 2016 بمبلغ 15,2 بليون دولار. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، نشر التقرير الفصلي الثالث بشأن إطار جنيف للمساءلة المتبادلة بعد إجراء مشاورات مكثفة مع الجهات المانحة. وفي 7 كانون الثاني/يناير، وافقت وزارة المالية على العمل على إعداد تقرير سنوي عن إطار جنيف للمساءلة المتبادلة يتضمن التقدم المحرز في جميع المؤشرات الـ 24 التي تغطي، في جملة أمور، المجالات المواضيعية السياسية والإنمائية والمتعلقة بمكافحة الفساد.

51 - وأشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في أفغانستان الصادر في 22 كانون الثاني/يناير إلى أن اقتصاد البلد سجل نمواً بنسبة تقدر بـ 2,9 في المائة في عام 2019، مدفوعاً أساساً بالنمو الزراعي القوي في أعقاب التعافي من الجفاف، وتأثير انعدام اليقين السياسي الذي يضعف الثقة والاستثمارات الخاصة. ويشير التقرير إلى ضرورة تعجيل الحكومة بإدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية وتنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد من أجل تعزيز ثقة المستثمرين. وبما أنه من المتوقع أن يكون النمو متواضعاً في عام 2020، ستظل أفغانستان تعتمد بشدة على المعونة.

52 - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الإدارية. وفي 19 كانون الثاني/يناير، أطلقت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية خططها الاستراتيجية للفترة 2020-2025 من أجل خدمة مدنية تتسم بالكفاءة والحياد وتحقق النهوض بأهداف التنمية الاقتصادية. وحتى 11 شباط/فبراير، قدمت المديرية المستقلة للحكم المحلي إحاطة إلى السلطات المحلية في 28 من أصل 34 ولاية بشأن قانون المجالس المحلية، الذي يحدد انتخابات المجالس في المستقبل ويسر إشراف المجالس المحلية على الإدارات دون الوطنية.

53 - وظل ناتج مركز العدالة لمكافحة الفساد منخفضاً، بما يتسق مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 16 شباط/فبراير، بنت المحكمة الابتدائية لمركز العدالة لمكافحة الفساد في ثلاث قضايا وبتت محكمة الاستئناف التابعة للمركز في سبع قضايا. وبذلك وصل العدد الإجمالي للقضايا التي بت فيها مركز العدالة لمكافحة الفساد منذ إنشائه في عام 2016 إلى 68 قضية، حيث مثل أمام المحكمة الابتدائية 260 متهماً، مما أسفر عن 208 أحكام بالإدانة و 50 حكماً بالبراءة. وقد بتت محكمة الاستئناف، منذ إنشائها، في 59 قضية شملت 193 متهماً، وأدانت منهم 174 وبراءت 19 آخرين. وفي 15 كانون الثاني/يناير، أكدت محكمة الاستئناف إدانة سبعة أعضاء سابقين في لجنة الانتخابات المستقلة وثلاثة أعضاء سابقين في لجنة الشكاوى الانتخابية، أدبوا بالتلاعب بفرز الأصوات خلال الانتخابات البرلمانية عام 2018. واستأنف أعضاء اللجنتين الحكم بالإدانة بحجة أنه ينطوي على دوافع سياسية.

54 - ولم يُحرز سوى تقدم محدود على مستوى تحسين تعاون سلطات إنفاذ القانون في الملاحقات القضائية المتصلة بالفساد. ولم ينته إصلاح فرقة العمل المعنية بمكافحة الجرائم الكبرى، مما ترك مركز مكافحة الفساد والعدالة بدون عنصر شرطة عامل. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أنشأ مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية اللجنة المشتركة للأوامر بإلقاء القبض بغرض تحسين تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض المعقولة. ومن بين الأوامر بإلقاء القبض والاستدعاء غير المنفذة البالغ عددها 255 أمراً واستدعاء فيما يتعلق بقضايا فساد خطيرة، لم ينفذ سوى 94 حتى الآن.

55 - وانتهت مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لعام 2017 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 دون وثيقة خلف، مما ترك أفغانستان بدون وثيقة إطارية للتصدي للفساد. وفي حين أن المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد زاد من تواتر الاجتماعات والتأم ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير برئاسة السيد غني، فإنه لم يمهد لإعداد استراتيجية جديدة. وقام المجلس الأعلى بإرجاء مشروع الخطة المؤقتة للتعبيل بالإصلاح من أجل مكافحة الفساد لعام 2020، بعد عرضه في تشرين الأول/أكتوبر، دون اعتماده. وفي كانون الثاني/يناير 2020، كلف السيد غني لجنة فنية مؤلفة من ممثلين عن وزارة المالية، ومكتب المدعي العام، ومكتب أمين المظالم، وممثل للمجتمع المدني، هو منظمة مراقبة النزاهة في أفغانستان، بتقييم أثر الاستراتيجية التي انتهت مدتها.

56 - وفي 16 و 17 ديسمبر/كانون الأول، نظمت المحكمة العليا أول مؤتمر متابعة على الصعيد دون الوطني بشأن قانون العقوبات لعام 2018. وجمع المشاركون الدروس المستفادة من تنفيذ هذا القانون. وفي الفترة من 14 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، قدمت بعثة الأمم المتحدة للتوجيه لتعزيز قدرة إدارة الجرائم الدولية التابعة لمكتب المدعي العام على التحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتصلة بالنزاع. وتحقق الإدارة حالياً في نحو 20 قضية، لم يوجه في أي منها اتهام حتى الآن.

خامسا - المساعدة الإنسانية

57 - تشير التقديرات إلى أن نحو 9,4 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية في عام 2020، بعد أن كان عددهم 6,3 ملايين شخص في عام 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى استمرار النزاع وتوسيع نطاق تحليل الاحتياجات ليشمل الاحتياجات الإنسانية الحادة الناجمة عن الأزمات التي طال أمدها وانعدام التعافي، بما يتجاوز الصدمات المباشرة. وفي الفترة ما بين 11 تشرين الثاني/نوفمبر و 18 شباط/فبراير، شرد النزاع حديثاً أكثر من 42 000 شخص، مما أدى إلى زيادة العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا من ديارهم إلى أكثر من 463 000 شخص منذ بداية عام 2019. وشكل الأطفال أكثر من نصف هؤلاء الأشخاص (58 في المائة). وقد شُرد ما يُقدَّر بأربعة ملايين شخص منذ عام 2012، لا تتوفر لهم سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، وغالباً في مستوطنات عشوائية، ولا تحدهم سوى رغبة ضئيلة أو تتاح لهم إلا فرصة محدودة في العودة إلى ديارهم.

58 - وظل النزاع يولد مستويات مرتفعة من الطلب على خدمات علاج الصدمات. ففي الفترة من 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى أكثر من 18 500 شخص العلاج الخاص بالإصابات بالصدمة بسبب النزاع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وكانت حالة من بين كل ثلاث حالات صدمة تتعلق بامرأة أو بطفل. واستفاد ما يقرب من 390 000 من النساء الحوامل أو المرضعات والأطفال من الخدمات الصحية الأساسية والتثقيف الصحي

في عام 2019. وفي الفترة من 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الشركاء في المجال الصحي المساعدة الطبية إلى أكثر من 52 000 شخص، 62 في المائة منهم من النساء والفتيات. وحصلت أكثر من 129 000 امرأة وفتاة على خدمات الصحة الإنجابية، وتلقى نحو 6 400 منهن مواد صحية لتلبية احتياجاتهن الأساسية من اللوازم الصحية النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، حصل 6 367 من الناجين والناجيات من العنف الجنساني على خدمات منع العنف الجنساني والتصدي له في 26 من أصل 34 ولاية.

59 - وفي جميع أنحاء أفغانستان، تتجاوز 25 من أصل 34 ولاية عتبة الطوارئ بسبب سوء التغذية الحاد، حيث من المتوقع أن يعاني أكثر من 3 ملايين امرأة وطفل من سوء التغذية الحاد خلال عام 2020. ولا يزال الملايين يكافحون من أجل التعافي بعد الجفاف الذي حدث في عام 2018 وفي عام 2019. وحتى نهاية آذار/مارس 2020، من المتوقع أن يكون 14,3 مليون شخص يواجهون حالة متأزمة أو منذرة بحالة طوارئ من انعدام الأمن الغذائي. وخلال عام 2019، عالج شركاء مجموعات التغذية أكثر من 230 000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وفي المناطق المتضررة من الجفاف سابقاً، تم تزويد 16 500 شخص بالأغذية بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر و 31 كانون الثاني/يناير، في حين شارك فرد واحد من كل أسرة في أنشطة إنشاء الأصول، وتلقى 28 000 من النازحين في قلعة ناو، بولاية بادغيس تحويلات نقدية.

60 - وظهرت أزمة ديون بين الفئات المتضررة من الجفاف في الغرب في عام 2018 وعام 2019، حيث تشير الأرقام إلى أن سداد المشردين داخلياً في ولاية بادغيس (وهي واحدة من أكثر الولايات تضرراً من الجفاف) لما اقترضوه خلال الوقت الذي شردوا فيه سيسغرق الآن ما متوسطه 16 عاماً. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وآذار/مارس 2020، تتوقع الأمم المتحدة أن تزود 718 851 شخصاً (102 693 أسرة معيشية) في 16 ولاية بمجموعات عناصر إنتاج القمح (البذور والأسمدة والتدريب) في الوقت المناسب لفترة زراعة القمح. ويجري تزويد 10 500 شخص إضافي (1 500 أسرة معيشية) بمجموعات البستنة المنزلية. وعلاوة على ذلك، تخطط الأمم المتحدة أيضاً لأنشطة نقدية مقابل العمل في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020 لفائدة 14 000 شخص (2 000 أسرة معيشية) في ولايات داكندي وفرح وكُنر.

61 - وعلى الرغم من التحديات الأمنية والتحديات المرتبطة بإمكانية الوصول، تمكنت المنظمات الإنسانية في الفصل الأخير من عام 2019 من إيصال المساعدات إلى 395 من أصل 401 مقاطعة (98 في المائة). ولمساعدة أشد الأسر ضعفاً على اجتياز فصل الشتاء، وزعت الأمم المتحدة وشركاؤها 41 000 طن متري من الأغذية و 3,3 ملايين دولار نقداً على 1,89 مليون شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين 95 000 أسرة معيشية تحتاج إلى مساعدة متخصصة استعداداً لفصل الشتاء (معظمها مساعدة في مجال التدفئة)، تمكن الشركاء من الوصول إلى 43 898 شخصاً بحلول 31 كانون الثاني/يناير. وكان التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية شاقاً بصفة خاصة مع زيادة فرض الجبايات من قبل العناصر المناوئة للحكومة.

62 - ووصل إلى أفغانستان ما مجموعه 116 525 من الأشخاص غير الحاملين للوثائق اللازمة واللاجئين العائدين في الفترة بين 16 تشرين الثاني/نوفمبر و 18 شباط/فبراير. وشمل ذلك العدد 2 258 عائداً من باكستان لا يحملون الوثائق اللازمة، و 104 476 عائداً من جمهورية إيران الإسلامية لا يحملون الوثائق اللازمة، و 8 904 عائدين تلقوا المساعدة ورُحِّلوا من بلدان أخرى. وخلال الفترة نفسها، وفد

519 لاجئاً من باكستان و 333 من جمهورية إيران الإسلامية و 35 من بلدان أخرى. وفي عام 2019، حدث انخفاض في عدد العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة واللاجئين المسجلين القادمين من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، بالمقارنة مع عام 2018، في حين سجلت زيادة في عدد العائدين من تركيا (6 720 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبلغ المجموع 25 000 خلال عام 2019). وأثناء زيارتي لباكستان في الفترة من 16 إلى 19 شباط/فبراير، حضرتُ مناسبة عقدت في إسلام آباد حول موضوع "المؤتمر الدولي المعني باستضافة اللاجئين الأفغان في باكستان لمدة 40 عاماً: شراكة جديدة من أجل التضامن"، شاركت في تنظيمها حكومة باكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

63 - وفي 24 فبراير/شباط، أكدت وزارة الصحة العامة الأفغانية أول إصابة بفيروس كورونا (كوفيد - 19) في أفغانستان في ولاية هيرات، حيث أعلنت الحكومة المحلية حالة الطوارئ. وأبلغ عن حالات أخرى من الاشتباه في الإصابة بفيروس كورونا في عدة ولايات في المنطقة الغربية. وفي 26 شباط/فبراير، أمر السيد غني وزارة المالية بتخصيص 15 مليون دولار لوزارة الصحة العامة لتمويل جهود الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد - 19)، إضافة إلى مبلغ آخر قدره 10 ملايين دولار كاحتياطي. وتعمل وزارة الصحة العامة الأفغانية على نحو وثيق مع منظمة الصحة العالمية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى لتوسيع نطاق القدرة على التأهب والاحتواء داخل البلد وتعزيز قدرات الكشف والمراقبة في نقاط الدخول إلى أفغانستان، منعا لانتشار الفيروس.

64 - وأبلغ عن ما مجموعه 29 حالة مؤكدة من حالات شلل الأطفال في عام 2019، بما في ذلك تسع حالات في أرزوكان، وخمس حالات في هلمند، وست حالات في قندهار، وحالة واحدة في بكتيكا، وحالة واحدة في بورمال، وحالة واحدة في كُنر، وحالة واحدة في نكرهار، وحالة واحدة في هيرات، وحالتان في فرح، وحالة واحدة في بادغيس، وحالة واحدة في بغلان. ومن بين هذه الحالات، نشأت 25 حالة في مناطق يتعذر الوصول إليها حيث حظرت حركة طالبان حملات التحصين في المنازل منذ أيار/مايو 2019.

65 - وتسببت المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للأفراد في وقوع 134 إصابة في صفوف الأطفال في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل 49 طفلاً وجرح 85 آخرين. وكانت باميان الولاية الوحيدة التي أعلن عن خلوها من التلوث بالألغام الأرضية في أعقاب عمل الفريق الوحيد المختلط بين الجنسين لإزالة الألغام في أفغانستان. وفي الفترة نفسها، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتطهير 7,43 كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة من المتفجرات العالية الأثر، مما عاد بالفائدة على 366 830 جماعة محلية. وتلقى ما يقرب من 127 714 شخصاً عائدين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية التوعية بمخاطر الألغام التي توفرها الأمم المتحدة وشركاؤها.

66 - وظل انعدام الأمن على نطاق واسع والتلوث بالألغام ووعورة التضاريس تُشكّل تحديات بالنسبة لإيصال المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في مجال تقديم المعونة. وفي الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 شباط/فبراير، قُتل 12 من العاملين في مجال تقديم المعونة وجُرح 17 واخْتُطف 8. وبالإجمال في عام 2019، أبلغ العاملون في مجال تقديم المعونة عن 439 حادثاً مرتبطاً بإمكانية الوصول، وهو أعلى رقم تسجله الأمم المتحدة على الإطلاق. وأدى أكثر من 136 حادثاً مرتبطاً بإمكانية الوصول من بين هذه الحوادث إلى تفويض تقديم الخدمات الصحية من خلال استهداف العاملين في القطاع الصحي والأصول والمرافق الصحية.

67 - وورد في عام 2019 ما مجموعه 465,3 مليون دولار من التمويل اللازم للأنشطة الإنسانية، أو نسبة 76 في المائة من مجموع التمويل المطلوب. وأتاح ذلك توفير استجابة إنسانية مدت بالمساعدة المنقذة للحياة 6 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلى الحصول على 733 مليون دولار لتقديم المساعدة المتعددة القطاعات لإنقاذ الأرواح إلى 7,1 ملايين شخص. ووفقاً لدائرة التتبع المالي، تم تمويلها بنسبة 1 في المائة حتى 19 شباط/فبراير.

سادسا - مكافحة المخدرات

68 - في الفترة من 1 ديسمبر/كانون الأول إلى 31 كانون الثاني/يناير، أجرت سلطات إنفاذ القانون ما مجموعه 556 عملية لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى ضبط 404 كيلوغرامات من الهيرويين و 656 2 كيلوغراما من الأفيون و 736 336 كيلوغراما من الحشيش والقنب و 144 كيلوغراما من الميثامفيتامين و 100 1 قرص من أقراص إكستاسي و 24 كيلوغراما من الإيفيدرين/السودايفيدرين و 1031 1 لترا من أنهيدريد الخل. وأدت الكميات المضبوطة إلى إلقاء القبض على 882 مشتبه فيهاهم ومصادرة 117 مركبة و 37 سلاحا. وقُتل ضابط من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات أثناء تنفيذ هذه العمليات.

69 - ووفقاً للتحليلات الأولية، زادت مضبوطات الميثامفيتامين من 182 كيلوغراماً في عام 2018 إلى 1251 كيلوغراماً في عام 2019، مما يبرز خطراً ناشئاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتتحت إدارة خفض الطلب على المخدرات التابعة لوزارة الصحة العامة خمسة مراكز لعلاج تعاطي المخدرات بدعم من الأمم المتحدة. وتقدم هذه المراكز خدمات للوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات وعلاجها للأطفال وأسرهم.

70 - وفي 13 شباط/فبراير، أبلغ مكتب المدعي العام بأن رئيس شرطة كابل لمكافحة المخدرات ومدير التحقيقات حُكم عليهما بالسجن لمدة تزيد على 17 سنة وسبع سنوات ونصف السنة على التوالي بتهمة التواطؤ مع مهربي المخدرات. وحُكم على اثنين آخرين من مسؤولي مكافحة المخدرات بالسجن لمدة سنة ونصف السنة بتهمة مماثلة.

سابعا - الدعم المقدم للبعثة

71 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 7 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و 4 في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 3 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة وهي 7 في المائة و 5 في المائة و 3 في المائة، على التوالي. وظلت نسبة الموظفين منخفضة، حيث بلغت 35 في المائة للموظفين الدوليين، و 42 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، و 11 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 8 في المائة للموظفين الوطنيين. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 30 كانون الأول/ديسمبر، نفذت البعثة 99 مهمة برية و 18 مهمة جوية، واستقبلت 983 بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا - ملاحظات

72 - حصلت تطورات بارزة في الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تحقيق تسوية سياسية دائمة في أفغانستان. وعلى خلفية أربعين عاما من النزاع والفقر والتشريد القسري، يجب اغتنام الفرصة التاريخية الراهنة، استجابة لمطالب الشعب الأفغاني وتطلعاته إلى مستقبل أفضل. وعلى جميع القادة الأفغان وأعضاء المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعهم لتحقيق فرص إحلال السلام.

73 - وبعد عملية انتخابية مطولة ومنتزاع عليها، أتاح الانتقال الديمقراطي للسلطة فرصة للنهوض بمصالح البلد. وإنني أشيد بشجاعة وعزم الأفغانيات والأفغانيين الذين شاركوا في عملية الاقتراع كناخبات وناخبين، ومرشحات ومرشحين، وعاملات وعاملين في الحملات الانتخابية والانتخابات، ومراقبات ومراقبين. وإنني على ثقة من أن الحكومة الجديدة ستجسد تطلعات السكان وتثبت قوة أفغانستان في تنوعها. ويواجه البلد تحديات جسيمة في المجالات الأمنية والاقتصادية والإنمائية، تستدعي اهتماما عاجلا من أجل ضمان إحراز تقدم.

74 - وفي السنوات الإحدى عشرة الماضية فحسب، تجاوزت الإصابات في صفوف المدنيين 100 000 إصابة. غير أن هذا الرقم لا يشمل ما لحق بأجيال من الأفغانيين والأفغانيات من معاناة بشرية وضياح فرص. ويساورني القلق على وجه الخصوص إزاء ارتفاع مستويات الإصابات في صفوف المدنيين بسبب الهجمات المتعمدة على المدنيين عن طريق استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وبسبب آثار العمليات الجوية وعمليات التفيتش. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف، بما في ذلك ما يتصل بكفالة فهم الالتزامات الإنسانية والالتزامات في مجال حقوق الإنسان والوفاء بها، بغية المساعدة على تخفيف أثر النزاع المسلح على المدنيين.

75 - ومما يبعث بشدة على التفاؤل مشاهد الأفغان الذين ينعمون بالراحة في بيئة أكثر أمانا جراء الحد من العنف. فالأفغان على اختلاف دياناتهم وقيائلهم وجماعات المجتمع المدني يتوقون توقا عارما إلى السلام. ويحدوني الأمل في استمرار خفض أعمال العنف على نطاق البلد، لمصلحة جميع الأفغان. وإنني أشجع على مواصلة الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لعملية سلام شاملة.

76 - وفي نهاية المطاف، يجب أن يحصل السلام على أيدي الأفغان وفيما بينهم. وإنني آمل أن يقوم اتفاق إحلال السلام في أفغانستان والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، اللذين وقعا في 29 شباط/فبراير، ببناء الزخم نحو إجراء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية في أقرب موعد ممكن. فمن الضروري إجراء محادثات مباشرة لتمهيد السبيل نحو تسوية سياسية دائمة ووقف دائم لإطلاق النار، وللنهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد.

77 - ويتعين على أية تسوية، لكي يكتب لها الدوام والاستمرار، أن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين وتحافظ على المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للنساء. ويتعين إرساء السلام على أسس توافق واسع في الآراء، ويتعين أن يمثل التنوع السياسي والاجتماعي لأفغانستان في عملية السلام لوضع الأسس الكفيلة بقبول المجتمعات المحلية بتسوية محتملة. وإنني أشجع على تشكيل فريق تفاوضي شامل للجميع.

78 - وأكرر تأكيد أهمية عملية السلام الشاملة بقيادة أفغانية وبمشاركة مجدية للنساء والشباب والأقليات. وللأمم المتحدة مستعدة لدعم عملية سلام شاملة من هذا القبيل.

79 - وسيكون اضطلاع بلدان المنطقة بدور بناء حيويًا لضمان نجاح أي مفاوضات بين الأطراف الأفغانية، والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان والجوار الأوسع نطاقًا. فالتجارة الإقليمية والمساعدة المقدمة من الجهات المانحة غير التقليدية، وزيادة الربط تصب في المصلحة المتبادلة وستكون بالغة الأهمية لزيادة الاكتفاء الذاتي لأفغانستان. وستكون علاقة البلد مع باكستان، بالأخص، محورية. وإنني أرحب بالدلائل على أن الإدارة في إسلام آباد والإدارة في كابل تستغلان الفرص وتبحثان السبل الكفيلة لإعادة تشكيل التعاون. ويثلج صدري كذلك الزخم المتواصل للمضي قدما لعملية قلب آسيا - إسطنبول، ولقد تضمن إعلان إسطنبول دعم الجهات الفاعلة في المنطقة بالإجماع لعملية مصالحة يتولى زمامها ويقودها الأفغان.

80 - وإنني أشعر بالتعاضد إزاء التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. ومن بالغ الأهمية توفير حيز للنساء لكي يشاركن مشاركة فاعلة في جميع مستويات صنع القرار سعيا إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت وتعزيز حقوق المرأة. ويتعين أن تنفذ أشكال الحماية التي توفرها القوانين تنفيذًا تامًا، لا سيما في المناطق الريفية والنائية. فاستمرار انتشار العنف الجنسي والجسدي والممارسات التمييزية مدعاة للقلق. وإنني أهاب بحكومة أفغانستان أن تعزز آليات الوقاية والحماية من أجل توفير الدعم اللازم للضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة.

81 - ولا تزال مساحة حرية التعبير مقيدة، مع استمرار استهداف العاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان وتعرضهم للتحذير والعنف. ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الاعتداءات المرفوضة إلى العدالة. وإنني أرحب باعتماد لائحة حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وأدعو حكومة أفغانستان إلى إنشاء آليات حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان وإلى تنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة سلامتهم.

82 - ويظل الوضع الاقتصادي في أفغانستان مدعاة للقلق الشديد. وإنني أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار جنيف للمساءلة المتبادلة الذي اعتمد في عام 2018. ولا بد من الحفاظ على ذلك. فحتى مع مواصلة إحراز تقدم في مجال الإصلاحات، بما في ذلك تحسين أداء الموارد، يتوقع أن تواصل الحكومة تسجيل أوجه عجز كبير في الميزانية في المستقبل المنظور. وينذر تأثير نقص الإيرادات بالحد من الاستثمار في البرامج الرامية إلى التنمية والحد من الفقر في المدى الطويل. وسيستلزم استمرار التزام الجهات المانحة لإتاحة ترسيخ المقترحات الإصلاحية للحكومة ومن ثم استعادة مستويات أعلى من النمو الاقتصادي وزيادة الاكتفاء الذاتي. ويكتسب مؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده في عام 2020 أهمية بالغة في مساعدة حكومة أفغانستان على تحقيق أهدافها المتعلقة بتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا واجتماعيا في السنوات الأربع الأخيرة من عقد التحول.

83 - ولقد حُلفت سنوات من النزاع والكوارث الطبيعية المتكررة السكان في ضعف شديد مع موارد اقتصادية ضئيلة، وتآكل القدرة على التكيف مع الأزمة القائمة بدون أي بصيص أمل في التعافي إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة. فما زال الجوع وسوء التغذية عند مستويات مرتفعة بشكل خطر رغم انقضاء الجفاف، وتشير التوقعات إلى أن 14,28 ملايين شخص سيواجهون حالة متأزمة أو منذرة بحالة طوارئ من انعدام الأمن الغذائي في مطلع عام 2020. وأود أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة الدولية على تجاوبها بسخاء لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني حتى الآن، وأحثها على مواصلة توفير موارد كافية بما يتيح للمنظمات الإنسانية أن تحشد استجابة بمستوى حجم الاحتياجات في البلد.

84 - وإنني أتوجه بالشكر إلى جميع أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لتفانيهم المتواصل في ظل ظروف محفوفة بالصعاب من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لحكومة أفغانستان وشعبها.